obeikandl.com

د. عماد صيام*

حركة كفاية..بداية تحول نوعى لحركة الاحتجاج في المجتمع المدني

* باحث متخصص فى قضايا المجتمع المدنى والتعليم

obeikandl.com

شهدت مصر مع مطلع عام ٢٠٠٥ تفجر سلسلة من الأنشطة الاحتجاجية المتصاعدة والمتنامية ، والتي طالت باحتجاجاتها جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري وهى الأنشطة التي صاحبها بروز العديد من الحركات والتجمعات والتي كانت حركة كفاية بدايتها و الأبرز فيما بينها ، وهى التحركات الاحتجاجية التي تعبر بشكل أو بآخر عن بدء تحول نوعى في علاقة المواطن المصري بالشأن العام وبالعمل السياسي على نحو خاص ، بما يفتح الآفاق في المدى المتوسط أمام إمكانية حدوث تغير عميق في بنية النظام السياسي تجاه تحول ديمقراطي حقيقي للمواطنين دور فاعل في انجازه ، في إطار هذا الفهم يمكن تناول حركة كفاية كنموذج وحالة تمثل مؤشرا على بدء استعادة المجتمع المدني في مصر لعافيته أو بمعنى اصح بناءه وفق أسس جديدة وهو ما تسعى هذه الورقة إلى تناوله ورصده بشكل أكثر تفصيلا.

يتصاعد الجدل الدائر على الصعيد العالمي حول دور المجتمع المدني سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ، و إمكانية أن يلعب دورا في بناء توازنات قوى جديدة تسمح بقيام تحالفات اجتماعية بديلة لتلك القائمة ، تحالفات يمكن على الصعيد الوطني أن تنجز سياسات اجتماعية أكثر عدالة وديمقراطية ،وعلى الصعيد العالمي تسهم في مواجهة الهيمنة الرأسمالية وسياسات العولمة التي تؤدى إلى مزيد من الإفقار والتهميش والتدهور البيئي .

ومن منظور آخر خاصة في مجتمع مثل المجتمع المصري ترتبط التغيرات في مدى فاعلية المجتمع المدني بمدى تحرك المصريين لتحرير المجال العام من سيطرة الدولة، وبالتالي تنامي مساحات وأشكال المشاركة السياسية

في هذا السياق الإطار يأتي تحليل تطور واقع المجتمع المدني في مصر في محاولة رصد التغير في قدرته على التأثير في تفاعلات الصراعات والتوازنات

الاجتماعية والسياسية الداخلية لإخراج المجتمع المصري من أزمته الشاملة ، وهى التغيرات التي ترتبط بقدرته على:

- بناء نماذج ديمقراطية من العلاقات الاجتماعية والسياسية المبنية على مبادئ المشاركة والمسئولية والتفاعل المدني، سواء كانت تلك العلاقات بين قوى ومؤسسات المجتمع المدني نفسها أو بينها وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها.

٢- حماية منظمات و أطرافه لمصالح الفئات التي تعبر عنها، وقدرتها على تعبئتها وحشدها خلف مصالحها المباشرة وغير المباشرة.

٣-التوسط الإيجابي(بمعنى القدرة على التفاوض وممارسة الضغوط)بين المواطنين والدولة .

هذه المهام فرضت على الحركة المتنامية للمجتمع المدني منذ ما يقرب من الربع القرن الدخول في جدل عميق يستهدف السعي لتجاوز الصراعات الأيديولوجية بين أطرافه وتياراته والتوقف عند ما هو عام ومشترك، هذا الجدل الذي يعبر في جوهره عن نوع من النقد الذاتي الذي تقوم به قطاعات واسعة من مفكري ونشطاء اليسار واليمين ، والتي لا تجد غضاضة في مواجهة العديد من الأدلة الواقعية التي لا تتفق والأيديولوجية التي ينحازون إليها ، وهو ما يعكس إحساسهم بعمق التغييرات الناتجة عن حالة الأزمة الشاملة التي يمر بها المجتمع ،وهو ما دفع الجميع للبحث عن أرضية مشتركة أكثر صلابة يمكن البدء منها ،و هو ما وجده الجميع في ضرورة بناء وتقوية حركة المجتمع المدني و إن كان كل طرف يرى له دورا مختلفا.

ففي الوقت الذي يرى فيه اليسار الليبرالي (والذي ينحدر معظم نشطاؤه من تنظيمات اليسار والحركة الطلابية في السبعينيات)أن المجتمع المدني هو الوسيلة المثلى لإعادة بناء نوعية للحياة العامة ،وإعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة كعقد اجتماعي ينظر إلى الأفراد على أنهم قادرين على حكم الذات ، وبواسطة أنفسهم ،

وهو ما يجب أن يتم في بيئة من الحياة المشتركة بمفهومها الأشمل وليس فقط من خلال المشاركة السياسية بمفهومها الضيق. ترى تيارات اليمين الإسلامي (خاصة من جماعة الأخوان المسلمين) في المجتمع المدني مجرد إطار للتحرك الدعوى ونشر النفوذ السياسي أي أنها مجرد أطر للتعبئة السياسية.

ويزيد من تعقيد الأمور هنا السياقات الاجتماعية والسياسية التي تحيط الواقع المصري والتي يتم في ظلها استنهاض وبناء حركة للمجتمع المدني وهى السياقات التي تتميز بـ:

- الانسحاب المرتبك والمتنامي للدولة من مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والتحول لاقتصاد السوق، وضعف قدرة أطراف المجتمع المدني ومؤسساته على القيام بدور الوسيط بين نظام السوق والدولة،وبما يحمى الفئات المهمشة من آثار هذا الانسحاب أو يخففها .

- تمسك النظام السياسي الحاكم بتراثه وأساليبه الاستبدادية، وضعف قدرة قوى المجتمع المدني على تشجيع الناس على المشاركة السياسية، أو أن تتحول هي لمؤسسات مشاركة حقيقية تجتذب أعداد متزايدة من المواطنين إلى مجال السياسة القومية.

- رسوخ فكرة الاعتماد أو الاتكال على الدولة، وسيادة النزعات الفردية وغياب روح العمل الجماعي والمبادرة المستقلة نتيجة احتلال الدولة للمجال العام لما يزيد على نصف قرن ، وضعف قدرة قوى المجتمع المدني على تنمية الإحساس بالمسئولية لدى الناس وتشجيعهم على تحمل مسئولية أنفسهم ومسئولية هؤلاء الذين يشاركونهم مجتمعهم.

في هذا السياق السياسي الاجتماعي ظهرت الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية"، والتي كان ظهورها كحركة احتجاجية أحد التغيرات البارزة في مسار الصراع الديمقراطى ، خاصة وأنها لا تستهدف فقط تغيير بنية وأساس النظام

السياسي القائم ولكن وبالأساس تغيير ذهنية تفكير وأساليب واستراتيجيات عمل النخبة السياسية في مصر .

والراصد للواقع السياسي في مصر سوف يدرك من الوهلة الأولى أن حركة كفاية لم تكن وليدة لحظة أو فكرة أو حتى بيان تم إعلانه بطريقة مغايرة في وقفتها الاحتجاجية الأولى أمام دار القضاء العالي ، بل كانت محصلة لتطور سياسي واجتماعي شاهدته مصر منذ منتصف التسعينيات، فوسط المناخ الطائفي والصراعي الذي وصل لمرحلة الاقتتال بين الدولة وتنظيمات الإسلام الجهادية ، والتردي الواضح والمستمر لواقع الأحزاب والتيارات الفكرية والسياسية التقليدية(القومية /الناصرية / الماركسية /الإسلامية /الليبرالية) وعجزها عن إخراج الوطن من أزمته اخذ في التبلور تيار جديد ينتمي إلى عدد من الأطر و المؤسسات التي تنشط في الحياة العامة وتنتمي بشكل أو بأخر إلى حركة المجتمع المدني على اختلاف تنويعاتها ([1])،و تسعى للتأثير في قطاعات أوسع من الجمهور،وتتميز هذه الأطر أو المؤسسات بـ:

١- اهتمامها بالشأن العام (من خلال مناقشة قضايا ذات طابع سياسي، تنموي، ثقافي، اجتماعي...الخ)، وممارستها لأنشطة ذات طابع جماهيري أو موجهه للجمهور (ندوات، مؤتمرات، إصدار كتب، مجلات، عمل بحوث، برامج تدريب، تنظيم حوارات، تنفيذ مشروعات تنموية، إصدار بيانات).

٢- عدد منها يستمد شرعيته الفكرية من الانتماء لإحدى المؤسسات الدينية، إلا أن خطابها السياسي أو الثقافي خطابا غير ديني في عمومه.

---

[1])تتنوع أشكال هذه المؤسسات والتي تنتشر في كل محافظات مصر بين منظمات غير حكومية /مراكز بحثية غير حكومية /منظمات حقوقية /صالونات ثقافية / اسر وتجمعات في منظمات نقابية مهنية /صحف ومجلات حزبية ومستقلة / شبكات لمنظمات أهلية / اسر جامعية /مؤسسات دينية...الخ.

٤-انتماء النشطاء والفاعلين أو المؤثرين في هذه الأطر أو المؤسسات إلى جيل الوسط الذي عاصر أو شارك أو لعب دورا قياديا في الحركة الطلابية التي شاهدتها الجامعات المصرية منذ عام ١٩٦٨ وعلى امتداد السبعينيات وأوائل الثمانينيات بكل تياراتها الماركسية والقومية الناصرية والإسلامية والليبرالية ، وقد كان للغالبية العظمى من هؤلاء النشطاء أو الفاعلين ارتباطات فكرية وتنظيمية بالقوى السياسية الرئيسية في مصر(الشرعية أو المحجوب عنها الشرعية القانونية)، ومازال لبعضهم ارتباطا بها ، لكن كان لهم أيضا موقفا نقديا منها يسعى لتطوير وتجديد خطابها السياسي والفكري وبناء فاعلية سياسية حقيقية لها .

٥- تنامي درجة واضحة من التعاون والحوار والأنشطة المشتركة بين عدد من النشطاء والفاعلين في تلك الأطر والمؤسسات على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية ، وهو ما مكنهم على امتداد عقد من الزمان من بلورة حالة حوارية أنتجت خطابا فكريا وسياسيا له العديد من الملامح المشتركة حول قضايا الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والعدالة الاجتماعية ، وهو خطاب تأسس على السعي لترسيخ وإعلاء مفهوم المواطنة والمساواة الكاملة والتجاوز عن أي شكل من أشكال التمييز على خلفية الدين أو الجنس([٢]).

كان هذا التطور الموضوعي الذي بدأ وتنامي تدريجيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي هو الممهد الحقيقي لظهور " الحركة المصرية من اجل التغيير"

---

[٢])من أكثر الأنشطة الحوارية التي ساهمت في بناء هذه الملامح العامة لهذا الخطاب السياسي والفكري الأنشطة الثقافية والفكرية التي تبنتها لجنة العدالة والسلام التابعة للكنيسة الكاثوليكية ، وأنشطة المركز القبطي للدراسات الاجتماعية التابع للكنيسة الأرثوذكسية ، ومنتدى حوار الثقافات الذي تتبناه الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، لجنة الشباب بنقابة المحامين والتي كان يقودها شباب منتمين لجماعة الإخوان والتي نظمت مؤتمرا للحوار الوطني عام ٩٣، وهى الأنشطة الحوارية التي قادها ونشطاء ينتمون لجيل الوسط كانوا هم النواة الأساسية التي شكلت حركة كفاية فيما بعد ، وتمتع معظمهم بعضوية لجنة تنسيق الحركة .

والتي تعبر بشكل اساسى عن أبناء جيل الوسط. وهو التطور الذي ارتبط بلحظة سياسية مواتية هي ظهور اتجاه قوى بين النخبة السياسية الحاكمة يسعى لتوريث منصب الرئاسة لنجل رئيس الجمهورية الحالي ، وهو ما قوبل برفض واسع خاصة مع نضج وتوحد موقف مختلف الاتجاهات السياسية على ضرورة الإصلاح السياسي والديمقراطي ([٣])، كان هذا الظرف المواتي عاملا دفع أبناء جيل الوسط الذين كانوا في قلب حركة الحوار والنقد منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لإطلاق شرارة الرفض لتوريث منصب رئيس الجمهورية ، ومحاولة تنظيم صفوفهم والإعلان عن أنفسهم كتيار مدني ديمقراطي من خلال بيان توجهوا به للأمة المصرية وحدد مطالبهم الأساسية في عملية الإصلاح الديمقراطي والسياسي والذي ركز على تعديل الدستور الحالي خاصة ما يتعلق بطريق اختيار رئيس الجمهورية وضرورة أن تكون بالانتخاب الحر المباشر من بين أكثر من مرشح ، وتحديد مدد ولاياته كمفتاح لبدء عملية التحول الديمقراطي وكسر جمود وشيخوخة النظام السياسي الحالي الذي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات مطلقة ([٤]).وهو البيان الذي وقع عليه حوالي ثلاثة آلاف من المثقفين والمفكرين والفنانين والمهنيين وأساتذة الجامعات والطلاب والعمال معلنين تضامنهم مع ما جاء فيه، والذين ينتمي معظمهم لأبناء جيل الوسط ويرتبطون بعشرات من منظمات المجتمع المدني و ينشطون في إطارها ، وسرعان ما تحول هذا الإعلان إلى بيان تأسيسي "للحركة المصرية من اجل التغيير" في اجتماع عام عقده الموقعون عليه ،أعلنوا التزامهم بما جاء فيه ، واختيارهم لشعار "كفاية" كشعار عام للحركة يعبر عن رفضهم لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية وفى مقدمتها السعي لتوريث منصب

[٣])هذا التطور الموضوعي والداخلي لا ينفى وجود تأثير لعامل آخر دخل على الخط هو الضغط الاوربى و الامريكى لإحداث تحولات ديمقراطية في بنية النظم السياسية الاستبدادية لدول المنطقة كأحد استراتيجيات مكافحة الإرهاب .

[٤])راجع البيان التأسيسي لحركة كفاية .

رئيس الجمهورية أو التمديد للرئيس الحالي ،وتم اختيار لجنة ميسرة للحركة تضم حوالي خمسة وثلاثين فردا يشكلون تنويعة متكاملة من الخبرات والمهارات العملية والمهنية وتعبر عن كل التيارات الفكرية والسياسية ([٥])،وهى اللجنة التي تحملت مسئولية التخطيط لأنشطة وفاعليات الحركة ونظمت أولى أنشطة الحركة في مظاهراتها الشهيرة يوم ٢٠٠٤/١٢/٢١.([٦])

وقد وضعت المجموعة المؤسسة للحركة عدد من القواعد تؤكد على :

- مبدأ الديمقراطية والشفافية فالقرارات تأخذ بالتصويت بعد الحوار والجميع يلتزم بقرار الأغلبية، والاجتماعات مفتوحة ويحق لأي موقع على البيان أن يحضرها.

- تجاوز القيود والالتزامات السياسية والقانونية التي تفرضها الأحزاب أو التنظيمات السياسية على أعضاءها والتي تضع سقفا لا يمكن تجاوزه في أطروحتها وتحركها الجماهيري ،وهو ما تجاوزته الحركة بجعل الانضمام إليها فرديا مع احتفاظ كل فرد بانتمائه السياسي أو الفكري أو التنظيمي(إن وجد) .

- التجاوز العملي لكل ما يقال عن شبهات التمويل الأجنبي بالاعتماد الكامل على تمويل المصريين لكافة أنشطة الحركة ، ليس هذا فقط ، بل ووجود اتفاق على عدم

---

[٥])تم اختيار هذه اللجنة في أول مؤتمرات الحركة والذي عقد في جمعية الصعيد في ٢٠٠٤/٩/٢، وتم فيه اختيار تلك اللجنة التي أصبح الاسم المتداول لها "لجنة التنسيق" و ارتفع عددها ووصل إلى ٦٥ عضوا.

[٦])كان أولى مبادرات الحركة ذات الطابع الرمزي عميق الدلالة إعلان بيانها التأسيسي للمصريين في الشارع من خلال هذه التظاهرة التي نظمت على سلم دار القضاء العالي تأكيدا على احترام القانون والاحتماء بالقضاء ، وفى يوم ١٢/٢١ذكرى الإعلان العالم لحقوق الإنسان احتجاجا على الحقوق والحريات المهدرة والتي ضمنها الإعلان العالم لحقوق الإنسان والذي وقعت عليه الحكومة المصرية وصدق عليه البرلمان وأصبح جزءا من المنظومة القانونية المصرية .

تصدر أي مسئول في منظمة تتلقى تمويلا أجنبيا حتى ولو لدعم مشرعات التنمية لواجهة الحركة أو لأنشطتها الإعلامية .

- تجاوز عبء البنية التنظيمية الهرمية وما تفرضه من ترهل بيروقراطي، إلى بنية اقرب ما تكون إلى التنظيم المفتوح ، تعتمد على قلب فاعل (لجنة التنسيق) ،ودوائر عديدة نشطة وفاعلة (لجان محافظات/تجمعات ذات طبيعة نوعية ومهنية([٧]) يجمعها اتفاقها على المبادئ العامة التي جاءت في البيان التأسيسي، والتنسيق في الأنشطة الميدانية مثل التظاهرات أو الوقفات الاحتجاجية، المؤتمرات السياسية ، الأنشطة التضامنية ..الخ ، مع ترك حرية الحركة في تقرير الأنشطة والفاعليات لنشطاء كل محافظة أو لكل تجمع نوعى أو مهني، في محاولة للخروج بالنشاط الاحتجاجي خارج العاصمة ونخبتها النشطة ([٨]).

- التوجه المباشر لجماهير الشارع المصري وفى الأماكن المفتوحة أو عبر وسائل اتصال لا تخضع لرقابة الدولة وتوجيهها ([٩]) ، في محاولة لكسر استبداد الدولة

---

[٧]) مع تصاعد الحركة ظهرت العديد من التجمعات التي تتبنى خط الحركة في المحافظات وقام النشطاء في كل محافظة بمبادرة منهم بتشكيل لجنة قيادية لتسيير العمل داخل المحافظة ، كما ظهرت مبادرات أيضا لتشكيل تجمعات نوعية ومهنية مثل عمال من اجل التغير التغيير ، شباب من اجل التغيير ، أدباء وفنانون من اجل التغيير ..الخ

[٨])لتأكيد هذا التوجه تم تنظيم تظاهرة في ثلاث مدن مختلفة هي القاهرة والإسكندرية والمنصورة في نفس التوقيت تحت شعار "التغيير الآن وبإرادة الشعب"في ٢٠٠٥/٣/٣٠، ثم مظاهرة أخرى في ١٤ محافظة في نفس التوقيت في ٢٠٠٥/٤/٢٦.

[٩])في هذا الإطار لا يمكن تجاهل الدور الداعم الذي لعبته العديد من الصحف المستقلة مثل الدستور والمصري اليوم والبديل ، وكذلك مدونات الشاب على شبكة الانترنت والتي كانت أداة للتواصل المباشر والإعلان عن أنشطة الحركة ودعوة المواطنين للمشاركة فيها ، بالإضافة للعديد من الفضائيات التي غطى الكثير من أنشطة الحركة وأتاح للكثير من قادتها مخاطبة المصريين مباشرة والرد على اتهامات النظام للحركة وتفنيدها .

البوليسية والمناخ الذي خلقه قانون الطوارئ ([10])، وهو ما دعمه عدم اخذ أي تصريح أو استئذان الجهات الأمنية عند تنظيم أنشطة الحركة السلمية والتي لا يجرمها القانون أو الدستور .

واستطاعت الحركة عبر هذه القواعد والالتزام بها أن تفرض وجودها على ساحة العمل العام في مصر، وأن تستنفر في مواجهتها القوى السياسية التقليدية ممثلة في:

١-النظام السياسي الذي خاض أركانه حملات هجوم مباشرة علي الحركة في الصحف والمجلات الحكومية.

٢- الأحزاب السياسية التي تجاهلت بشكل تام أنشطة الحركة في صحفها، بل وحرضت أعضاءها على عدم المشاركة في أنشطتها.

٣- سعى جماعة الإخوان في البداية لفرض أساليب عملها أو شعاراتها على الحركة، وحين فشلت انسحبت من المشاركة التامة في كافة أنشطتها وإن كانت لم تعلن هذا رسميا.([11])

---

[10])لعل ابرز أنشطة الحركة لتحقيق هذا الهدف التظاهرة الضخمة في ٢٠٠٥/٦/٢٦ التي جابت وسط العاصمة واتجهت إلى مبنى وزارة الداخلية ومباحث امن الدولة في لاظ اوغلى وسعت لحصاره تنديدا بالدور القمعي لأجهزة الأمن والتي اضطرت أجهزة الأمن لأول مرة لقفل الشارع المؤدى إلى مبنى وزارة الداخلية بالعربات المصفحة ، ثم تلي ذلك مظاهرة أخرى شبيهة توجهت إلى مبنى مباحث امن الدولة بالدقي محافظة الجيزة والذي طالما ارهب طلاب جامعة القاهرة في ٢٠٠٥/٩/١٤ن وتظاهرة الفيوم المطالبة بحل جهاز امن الدولة في ٢٠٠٥/٣/١٤.

[11]) لمزيد من التفاصيل حول موقف القوى السياسية من حركة كفاية يمكن الرجوع إلى:د. عماد صيام" الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية."حركة اجتماعية من نوع جديد ، ندوة حركات الرفض الاجتماعي الجديدة وحركة استقلال القضاء،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،يونيو ٢٠٠٦ .

واستطاعت الحركة في عامها الأول أن تحقق قدر من النجاح الجزئي في بدء عملية بلورة قطب ديمقراطي مدني يمكن أن يصبح قاطرة حقيقية لتأسيس حركة اجتماعية واحتجاجية من نوع جديد في مصر بعد نجحت فعلى امتداد عام ٢٠٠٥ في تنظيم ٢٧ تظاهرة ونشاط احتجاجي وهو النجاح الذي تبدو ابرز ملامحه في :

- تغليب ما هو وطني وداخلي وإعطاءه الأولوية على أجندة العمل السياسي.
- تثبيت قيم النضال الديمقراطي السلمي ، كجزء من ثقافة الاحتجاج كثقافة سياسية جديدة لازمة لنجاح عملية التحول الديمقراطي ، وهو ما مكن الحركة من أن تنتزع حق التظاهر والتجمع السلمي بدون الحاجة إلى استئذان أجهزة الأمن لها ولكل المصريين ، بل كان تبنى الحركة لأساليب أخرى مثل اللجوء للقضاء ، وإصدار التقارير، واللجوء للرأي العام عبر وسائل الإعلام المستقلة بمثابة مبادرات ودروس ملهمة للعديد من التجمعات والقوى الشعبية ، وهو ما ساهم في انتشار التحركات الاحتجاجية لكل القوى والفئات الاجتماعية وفى كل محافظات مصر .
- رفع سقف المطالب السياسية وتكثيفها حول ضرورة تغيير طبيعة النظام السياسي (سياسات/بنية/أشخاص).
- خلق أرضية للتنسيق والتعاون بين معظم نشطاء التيارات الفكرية والسياسية يمكن أن تتطور لإطار فاعل للعمل الجبهوى بين أطراف الحركة الوطنية خاصة بين أبناء جيل الوسط([١٢]).

[١٢])يذكر في هذا الإطار العديد من الأنشطة الاحتجاجية ذات الطابع التضامني التي نظمتها الحركة مثل مظاهرات التضامن والدعم القانوني لأسر ضحايا العبارة السلام اعتصام ومظاهرات التضامن مع القضاة ، الصحفيين ، الفنانين ضحايا حريق قصر بني سويف،معتقلي الإخوان.

- خلق مساحات من التواصل الإعلامي مع قطاعات من الجمهور، خاصة المهتمة بالشأن العام خاصة عبر الصحف المستقلة، وشبكة الانترنت، وبعض الفضائيات.
- فتح ثغرة في جدار ثقافة الخوف مكنت كل القوى الاجتماعية من البدء في تحرك متنامي دفاعا عن حقوقها وعلى امتداد كل محافظات مصر([١٣]) ولعل ابرز أنشطتها في هذا المجال مظاهرتي مظاهرة يوم الاستفتاء في ٢٠٠٥/٥/٢٥ والتى أطلقت فيها أجهزة الأمن البلطجية وفرق مكافحة الإرهاب لهتك عرض المتظاهرات وسحل المتظاهرين والتي ردت عليها كفاية بمظاهرة في ٦/١ شارك فيها رموز المجتمع وعشرات المنظمات النسائية ثم مظاهرة احتجاجية أخرى بالشموع يوم ٢٠٠٥/٦/٨.

إلا أن هذه النجاحات لا تنفى طبيعة التحديات التي واجهتها حركة كفاية والتي ساهمت في تراجعها الواضح في العامين الأخيرين ، وهى التحديات التي تشير إلى سلسلة من الإشكاليات عجزت الحركة حتى وقتنا الراهن عن وضع حلول غير تقليدية لمواجهتها ، ويأتي في مقدمة هذه الإشكاليات:

- عجز الحركة على جذب اهتمام الكتلة الصامتة من الشعب المصري في التحرك وراء مطالبها الديمقراطية رغم انفجار تحركات احتجاجية و مطلبية واسعة بتأثير غير مباشر من حركة كفاية ذاتها.

---

[١٣]) انظر للطبيعة هذه التحركات الاحتجاجية ومؤشراتها في : "خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر
مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد"، د. عماد صيام، دراسة مقدمة إلى ورشة الحركات الاحتجاجية في مصر مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام في ٢٠٠٩/١٢/٦

obeikandl.com

- عدم التقدم تجاه تطوير بنية الحركة التنظيمية بحيث تصبح تحالفا اجتماعيا حقيقيا يحتوى بداخله على كل أشكال المنظمات الاجتماعية ، رغم بروز ميل واضح لدى التحركات الاحتجاجية لتنظيم نفسها، وبروز عشرات اللجان والمنابر والتجمعات التي قادت تلك التحركات الاحتجاجية والتي تولد بعضها من حركة كفاية ذاتها .

- عدم الاهتمام بوضع تصورات للسيناريوهات البديلة وكيفية التفاعل معها، خاصة سيناريوهات إدارة الأزمات أو التطورات السياسية المفاجئة أو المتوقعة ، وهو ما أوقع الحركة في مأزق حقيقي خاصة في ظل شعارها المحدد لا للتمديد لا للتوريث ، بعد التمديد للرئيس لفترة خامسة ، وتصاعد سيناريو التوريث .

- تراجع استمرار وتطور الحالة الحوارية التي ساعدت على بروز الكتلة المؤسسة لحركة كفاية من بين أبناء جيل الوسط ، وخلقت هذا الانسجام والتوافق السياسي فيما بينها ، بحيث لم تمتد إلى باقي أطراف النخبة السياسية النشطة ، خاصة من انضم منها إلى كفاية في لحظة صعودها ، بحيث تراجع حتى الخطاب السياسي الداخلي للحركة والذي كان يتميز بأنه كان خطابا عابرا للأيدلوجيات السياسية ، وانعكس هذا التراجع في الأزمات التي ارتبطت بموقع المنسق العام للحركة ، والتي تم التغلب عليها بالتراجع عن التوجه العام للحركة وعن أهم ما يميزها باختيار أربع منسقين مساعدين ممثلين للتيارات السياسية الأساسية (الليبرالي /الماركسي /الناصري /الاسلامى)، وهو ما نقل لقلب الحركة كل التراث السلبي لصراع التيارات السياسية المصرية .

- عدم التوافق على رؤية إستراتيجية للحركة تحدد دورها في عملية التغيير والتحول الديمقراطى وبالتالي طبيعة ونوعية الأنشطة والفاعليات التي على الحركة أن تنخرط فيها ، حيث تنازع الحركة اتجاهان رئيسيان، الاتجاه الأول والذي ارتبط أصحابه أكثر بخبرة الحوار والعمل في منظمات المجتمع المدني والتقدير الموضوعي

لقدرات وقوة الحركة ، وكان يرى أن الحركة هي دعوة للتغيير وأن دورها الاساسى يجب أن يدور حول ترسيخ ثقافة النضال الديمقراطى السلمي ومنح الجماهير دروس وخبرات ملهمة تعزز قدراتها وتمكنها من خوض عملية التغير بنفسها وعبر مشاركتها ، وإعادة الاعتبار لدى المواطن العادي للاهتمام بالشأن العام . والاتجاه الثاني كان يرى حركة كفاية ذاتها هي طليعة وقوة التغيير والتحول الديمقراطى وهو اتجاه ارتبط أصحابه بالعمل السياسي التقليدي ، وتقوم رؤيته على بذل الجهد في اتجاه بناء حركة عصيان مدني لإسقاط النظام ، وأن هذه الإمكانية قابلة للتحقق عبر دعوة الأحزاب وكل القوى المعارضة للهيمنة الأمريكية للالتفاف في جبهة واحدة ،و بالطبع في قلبها أو مقدمتها حركة كفاية ، وهو توجه بصرف النظر عن عدم واقعيته (لوجود أكثر من جيل لم يمارس العمل السياسي وليس لديه أي خبرة بالنضال الديمقراطى السلمي) يمثل إعادة إنتاج لأفكار التحالفات السياسية القديمة الذي ثبت عدم جدواها، لأن القوى السياسية المدعوة للتحالف هي ذاتها تفتقد القدرة على حشد وتعبئة الجماهير، ناهيك عن استمرارية عدم اهتمام الجماهير بقضايا التغيير السياسي نتيجة عدم قدرتهم على ربطها بتحسين نوعية حياتهم .

وعلى الرغم من بروز هذه التحديات التي ساهمت في خفوت صوت حركة كفاية أمام قادتها وعدم قدرتهم على تجاوزها إلا أن الظروف القادمة خلال العامين القادمين من انتخابات رئاسية وبرلمانية ، وتزايد التدهور الاقتصادى والاجتماعى لأوضاع ملايين المصريين ، واتساع نطاق تحرير المجال العام عبر مئات الاحتجاجات الصغيرة التي ينخرط فيها مئات الآلاف من المصريين من مختلف الفئات الاجتماعية وهو ما يراكم لدى المواطن العادي خبرات هائلة في النضال الديمقراطى السلمي ، ربما تخلق هذه العوامل والظروف أرضية مناسبة لعودة حركة كفاية واستعادتها لزخمها السياسي بشرط أن يعي قادتها التحديات التي تواجهها ويضعوا لها حلولا غير تقليدية .